بعد أن أصبحت الانتخابات على مرمى أيام معدودات

مرشحو «أمة 2022» : الإصلاح الشامل أولى الأولويات .. وأكبر المطالبات

خالد القبيل

فلاح السبيعي

فهد أبو شيبة

مبارك الطشة

محمد العوضي

مقر انتخابي لأحد المرشحين

احتدم السباق الانتخابي بعد أن أصبحت الانتخابات على مرمى 10 أيام فقط ، وعرض أغلب مرشحي "أمة 2022" برامجهم الانتخابية ، واضعين النقاط على الحروف ، ومجيبين على كل الأسئلة التي تدور في خلد ناخبيهم ، عبر الندوات والتصريحات ، وكذلك "السوشيال ميديا" .

في هذا السياق شدد مرشحو "أمة 2022" على ضرورة الإصلاح الشامل في كل المجالات والميادين ، مبينين أن هناك قضايا ذات أولوية كبيرة منها القضية الإسكانية ، وقضية التوظيف ، وكذلك قضايا التعليم والصحة.

وشدد مرشح الدائرة الرابعة مبارك الطشة على ضرورة الاصلاح الشامل في كافة الميادين والمجالات وتطهير الدولة من الفاسدين.

وقال الطشة: في الوقت الذي أعلنت ترشحي لانتخابات مجلس الأمة 2022، فإنني أكدت احترام دولة القانون، وهذا نهج سأتبعه، لإدراكي بأهميته ومنافعه على الدولة والشعب، فكلما ساد مبدأ سيادة القانون على الجميع، وتحقيق المواطنة بين أطياف المجتمع، كانت لدينا دولة مؤسسات يطمئن فيها المواطنون على حقوقهم.

وأضاف ان البرنامج الإصلاحي الذي قدمه سيكون شاملا وكاملا وفيه مقومات رفيعة المستوى صيغت من خبراء ومختصين، كل واحد في مجاله، في خطة الإصلاح الشامل أو في معالجة الاختلالات الهيكلية في الدولة.

من جهته أكد مرشح الدائرة الثانية محمد العوضي على أهمية إيجاد تشريعات تمنع التجنيس العشوائي، لافتا إلى أن قضية التجنيس حق سيادي للدولة.

وطالب العوضي، في تصريح صحافي، بضرورة تشكيل لجان مشتركة بين مجلس الأمة والحكومة من أجل منح الجنسية لمن يستحقها فقط، وفقا لقانون الجنسية الكويتية.

وأضاف أن ملف الجنسية يجب أن يكون بعيدا عن العبث والصفقات السياسية للسلطتين، مضيفا: "للأسف الحكومة لم تكن على قدر الثقة في مسألة التجنيس، فحالات تزوير الجناسي موجودة، ولجان التحقيق شكلت وجناسي سحبت".

وتابع: "لن نسمح بأي عبث كما حدث في السابق، وسنتصدى لجميع محاولات العبث لهويتنا الوطنية، لأنها خط أحمر"، متسائلا في الوقت نفسه: "من منح هذه الجناسي دون وجه حق ولغير مستحقيها؟".

بدوره كشف مرشح الدائرة الثالثة، حسن علي، أن الحكومة غير جادة في التحرك لحل الأزمة الإسكانية التي تعانيها الدولة منذ سنوات طويلة، مشدداً على ضرورة إيجاد حلول متعددة لحل القضية التي باتت تهدد أمن واستقرار الكثير من الأسر الكويتية.

وأوضح علي، في تصريح صحافي، أنه على الرغم من وجود عدة حلول مطروحة لحل الأزمة الإسكانية، مثل إدخال المطور العقاري الذي كان على وشك التطبيق في مدينة جنوب سعد العبدلله، فإن الحكومة لم تكن جادة في التحرك لرفع مستوى تلك المدن السكنية، مضيفاً "لا شك في أن المطور العقاري ستلزمه، من خلال القوانين، بتسليم المناطق في الوقت المحدد وفق الجودة المتفق عليها.

وقال إن حل هذه القضية مرتبط بشكل وثيق بإصلاح عدد من مؤسسات الدولة المعنية بقطاع الإسكان، مثل المخالفات الجسيمة لقوانين البلدية التي ملأت المناطق السكنية الداخلية، وأثرت سلبا على الحمل الكهربائي للمناطق، وأيضا قدرة الدولة على تطبيق المشاريع في المدة الزمنية المحددة وتهيئة البنى التحتية للمناطق المطروحة والمحررة لدى الهيئة العامة للرعاية السكنية.

ورأى أن الاستثمار المستدام لبنك الائتمان هو من أبرز حلول الأزمة الإسكانية، وخصوصا في ظل وجود خطة زمنية لتنفيذ المشاريع والتعدد في الاستثمارات المستدامة لدى البنك، والذي سيساهم بدور مهم في تطوير القدرات التمويلية لتغطية الطلبات الإسكانية السابقة والقادمة من غير تعثّر، كما حصل في عامي 1997 و2001 والذي ما زلنا نعانيه.

من جهته طالب مرشح الدائرة الأولى خالد القبيل بضرورة وضع خطة استراتيجية لاستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل، وزيادة دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص بالاضافة الى تطبيق سياسة التكويت والاحلال للقضاء على ظاهرة انتشار البطالة.

وقال القبيل، في تصريح صحفي، ان مشكلة التوظيف في الكويت ليست وليدة اللحظة فهي نتاج تراكم سنوات طويلة من السياسات الحكومية البطيئة وغير الفاعلة، ساهمت في تفاقم المشكلة بسبب عدم الوضوح نحو وضع الحلول الناجعة لها. ويرى ان هذا التخبط الحكومي ساهم في سيطرة العمالة الوافدة على أكثر من 70٪ من الوظائف في سوق العمل الكويتي، مضيفا: ليس منطقيا الا يجد أبناؤنا وظائف وهم بالاساس في دولة غنية ونفطية!

وتابع في نفس السياق: القطاع الحكومي اليوم أصبح متضخما بشكل مخيف بالموظفين، وهذا بحد ذاته خلق لدينا ازمة جديدة تتمثل بالبطالة المقنعة، وفي المقابل أصبح ابناؤنا يعزفون عن العمل في القطاع الخاص بسبب عدم وجود أمان وظيفي وقلة الامتيازات المالية هناك.

وتساءل القبيل: كيف ستتعامل الحكومة مع 100 ألف خريج قادم لسوق العمل خلال السنوات الخمس القادمة بحاجة إلى توفير فرص وظيفية تناسب تخصصاتهم؟

من ناحيته أكد مرشح الدائرة الخامسة فلاح السبيعي أنه من الضروري أن تتوافق أفكار وأولويات المرشحين في برامجهم الانتخابية مع خطط وأعمال الحكومة، وذلك قبل دخولهم المجلس، لافتا إلى أن ذلك ما يحتاج اليه المجلس من نواب مبتكرين وذوي خبرة باحتياجات المواطنين.

وقال السبيعي في تصريح صحافي إنه حال وصوله إلى البرلمان سوف يقوم بتقديم اقتراح بقانون يقضي بالسماح للكويتيين بالعمل في وظيفتين، واقتراح بقانون آخر يقضي بضم مستشفى جابر إلى محافظة مبارك الكبير، مبينا أنها قرارات إصلاحية تخدم المواطنين.

بدوره طالب مرشح الدائرة الثانية لمجلس الأمة فهد صياح أبوشيبة بضرورة نقل تبعية منطقة القيروان إلى محافظة العاصمة، مبينا أن المنطقة حاليا تتبع محافظتين هي العاصمة والجهراء لإنجاز المعاملات الخاصة بأهاليها في الدوائر الحكومية، منوها بأنهم باتوا يعانون الأمرين ويشق عليهم هذا التشتيت، ومؤكدا أن نقل تبعيتها إلى محافظة العاصمة بات مطلبا رئيسيا لهم، وعلى المسؤولين النظر في هذا المطلب وسرعة إصدار القرار الفوري بذلك.

وقال أبو شيبة في تصريح صحافي، إن أهالي القيروان تنقسم معاملاتهم بين محافظتين، موضحا أن معاملات الصحة والتربية تتبع محافظة العاصمة، بينما معاملات الداخلية والبلدية والأوقاف تتبع محافظة الجهراء، لافتا إلى أن هذا الشتات من شأنه أن يثقل عليهم المراجعات في حال كانت لديه أكثر من مراجعة حكومية، مشددا على أن المراجعات لابد أن تكون في محافظة واحدة حتى يرتاح الأهالي.

وذكر أبوشيبة أنه يجب على المسؤولين النظر لهذا الموضوع نظرة موضوعية وحقيقية يصاحبها قرار فوري من شأنه نقل التبعية الكاملة لمحافظة العاصمة، مشيرا إلى أنه على ثقة كبيرة بالمسؤولين الذين تهمهم مصلحة كل المواطنين وأن هذا المطلب سيلبى فورا من قبلهم، متمنيا أن يتم الاستعجال في هذا المطلب ورسم الابتسامة على شفاه أهالي القيروان.

الطشة : كلما ساد مبدأ سيادة القانون وتحقيق المواطنة كانت لدينا دولة مؤسسات

البرنامج الإصلاحي الذي قدمه سيكون شاملا وكاملا وفيه مقومات رفيعة المستوى

العوضي : تشكيل لجان مشتركة بين المجلس والحكومة لمنح الجنسية لمن يستحقها

حسن علي : الحكومة غير جادة في التحرك لحل الأزمة الإسكانية التي تعانيها الدولة

القبيل : ضرورة وضع خطة إستراتيجية لاستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل

السبيعي : من الضروري أن تتوافق أولويات المرشحين في برامجهم مع خطط الحكومة

أبوشيبة : أهالي القيروان تنقسم معاملاتهم بين محافظتين ونريد حلا لهذه المعاناة

أكد أن الخطاب السامي أشار بشكل واضح ومباشر إلى أخطاء الحكومة والمجلس

العميرة : الكويت تمر بمرحلة مهمة من تاريخها السياسي

عدم إقرار الميزانية لهذه السنة عطلة مصالح المواطنين

جانب من الحضور

الداهوم متحدثا في ندوة العميرة

في ندوة شهدت حضورا جماهيريا عامرا، أكد مرشح الدائرة الأولى لمجلس الأمة 2022 خالد مرزوق الطمار العميرة أن الكويت تمر بمرحلة مهمة من تاريخها السياسي، منوها أن على جميع المرشحين بمختلف طوائفهم الإشارة والعمل وفق الخطاب السامي التاريخي، الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل النواف نيابة عن سمو أمير البلاد نواف الأحمد ، الذي أشار من خلاله بشكل واضح ومباشر إلى أخطاء الحكومة والمجلس في المرحلة السابقة وتقصيرهم في واجباتهم المطلوبة، محملا الشعب الكويتي المسؤولية كاملة لاختيار ممثليه الأكفاء ليكونوا نواب المرحلة على حد تعبيره.

وشدد على الشعب الكويتي ضرورة حسن الاختيار لكي لا تعود الكويت لحالة الفوضى والاحتقان السياسي الذي عطل أمور العباد والبلاد، مؤكدا أن ميزانية الكويت في العام المنصرم أقرت في ممرات مجلس الأمة، كما أن عدم إقرار الميزانية لهذه السنة قد عطلت مصالح المواطنين، معربا عن أسفه بعدم قيام المجلس السابق بمهامه بالقيام بدوره الرقابي والسياسي، مؤكدا أن هيمنة الحكومة على المجالس السابقة قد أضعفت الدور الرقابي وأضعف المحاسبة الحقيقية للمقصرين، وأدى ذلك لكثرة الفساد المالي وانتشار الفساد الإداري، منوها إلى ضعف مخرجات دور المجلس السابق بالرقابة مما أدى لتجرؤ البعض على المال العام، ليظهر على السطح نهب للمال العام مثل: صندوق الجيش والصندوق الماليزي، وتحويل الكويت لبؤرة لغسيل الأموال، مؤكدا أن على المجلس القادم فتح جميع ملفات الفساد لمحاسبة الفاسدين، فلا إصلاح بدون محاسبة على حد تعبيره.

وأضاف أن قانون المسيء لا بد من تعديله فقد فصّل لإقصاء المعارضين للحكومة وإبعادهم عن المشهد السياسي، وداعيا لتعديل الصوت الواحد الذي شتت المجتمع الكويتي، وكرس الحزبية والطائفية والقبلية، وتشريع القوانين التي من شأنها تخفيف العبء عن المواطن الكويتي، مؤكد أن التشريعات الحقيقية لا تكون إلا بالتعاون بين السلطتين، مؤكدا حرصه على إعادة النظر بزيادة الرواتب حيث أن آخر تعديل عليها قد تم في عام 2008.

وأكد بأن لأخواننا ذوي الإعاقة حقوق واجبة النفاذ، وأن إهمال حقوقهم يؤكد سوء إدارة الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، مؤكدا أن هذه الهيئة عليها تسهيل أمور أخواننا ذوي الإعاقة وليس العكس، معربا عن سعادته ببوادر الإصلاح التي لمسناها في مجلس الوزراء خلال الفترة القريبة الماضية.

وختم قائلا: حل جميع مشاكلنا يتمثل بالإرادة، أما الإرادة فهي الرغبة الحقيقية من المجلس لحل مشاكل المواطن، وأما الإدارة فهي ترجمة من سمو مجلس الوزراء للخطاب السامي من خلال اختياره الدقيق للوزراء، والابتعاد عن المحاصصة السياسية، ويكون الاختيار على أساس القدرة والكفاءة لتنفيذ برنامج العمل الحكومي، وفي حال تقصير الحكومة يكون دور المجلس بالمراقبة وتصحيح المسار، مؤكدا أن شعار الحملة الانتخابية "رؤية وطموح" وأن رؤيتي التأسيس لمرحلة جديدة من حياة الكويت السياسية ودعم الشباب الكويتي وإعطائهم الفرصة ليثبتوا جدارتهم، ووقف الهدر المالي ومكافحة الفساد والفاسدين، أما طموحي أن تعود الكويت رائدة كما كانت دائما.

هيمنة الحكومة على المجالس السابقة أضعفت الدور الرقابي

اختيار الوزراء الأكفاء بعيدا عن المحاصصة السياسية ضرورة ملحة

العميرة مستقبلا مؤيديه

الحضور